

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

استدامة المقال الباهر لصاحب الجوهر

ثم استئتم صاحب الجوهر حواره الزاهر قائلاً:

ـ «بل في كشف اللثام ما حاصله: «أن الآية تُجدى لو عمل بها ( الآية) أحد من الإمامية على إطلاقها (و بالطبع قد عمل الشهيد الثاني و الحدائق بها) و ليس كذلك «ضرورة من المذهب» (فالضرورة الفقهية تُعدّ قرينة متصلة لإدراك التصوص نظير قرينية البُلبة العقلية و الارتكازات العرفية للثام تُعدّان متصلةً) فلا قائل مثاً (الرافضة) بأن منادي «يزيد» و أضرابه إذا نادى إلى صلاة الجمعة و جب علينا السعي و إن لم نتّقد، و لا منادي أحد من فساق المؤمنين، فليس معنى الآية إلا أنه: «إذا نادى لها مناد بحق فاسعوا إليها».

ـ و كون المنادي «بدون» [1] إذن الإمام له بخصوصه منادياً بحق، ممنوع (بل حقانيته رهينة الإذن الخاص من الإمام فلو اتفقنا الإذن لعد النداء غير حق) فلا يعلم الوجوب فضلاً عن العيني.

ـ وبعبارة أخرى: إنما تدل الآية على وجوب السعي إذا نودي للصلوة لا على وجوب النداء، و من المعلوم - ضرورةً من العقل و الدين - أنه إنما يجب السعي إذا جاز النداء (حقاً لا جوراً) و في أنه هل يجوز النداء لغير المعصوم و (غير) من نصبه؛ كلام» [2].

ـ قلت (اعتراضاً على كاشف اللثام): كأنه يرجع إلى الدور (المُضمن) لتوقف وجوب السعي على مشروعية النداء، و مشروعية النداء موقوف على مشروعية الجمعة (ولكن سنجبه بأن كاشف اللثام لم يُعلّق النداء على صلاة الجمعة أساساً كي يتولد الدور، بل بما شئ واحد - أي النداء للصلوة - و إنما قد أناط كاشف اللثام «النداء بالحُفَانِيَّة» فلو شكنا في حقانيته لاماً مكنا التمسك بالعام في الشبهة المصداقية إلا لو أحرزنا تنصيب الإمام له)

و إن أبيت عن ذلك كله (و أصررت على إطلاق الآية):

ـ فهي مقيدة بما عرفت من الإجماع و غيره لإطلاق النصوص [3] في وجوبها: و أنه يجب على كل أحد أن يشهدها (و يعدها) إلا الخمسة أو التسعة (حيث لا يتوجّب عليهم أن يعدهم بل لو أقامها خمسة آخر فستتوجّب على الباقي).

ـ بل قد عرفت إيماء ما اشتمل منها (النصوص) على استثناء من كان على فرسخين (إيماء) إلى المطلوب (بعدم وجوبها العيني و إعادتها) بل هو الظاهر أيضاً من وجوب مشاهتها (ال الجمعة المتشكّلة بشرطها، إذن لم يثبت إطلاق آية الجمعة).

ـ بل قد يقال: ليس المراد من هذه النصوص ما يحتج إلى التقييد (أي لا تقبل التقييد أساساً) بل المراد منها مطلق الوجوب (أي

أصل تشريع الوجوب) الذي هو من الضروريات التي يكفر منكرها، نحو قولهم: «الزكاة واجبة، و الحجّ واجب» و غيرهما مما يراد منه بعد إحراز شرائطه (فلم تتصدّ لتشريع المواصفات و الجزئيات نظير: «أحلّ الله البيع» حتى تمتلك إطلاقاً) كما يومئ إله أنه لم يُعرض فيها لذكر ما هو شرط عند الخصم أيضاً.

– و دعوى الخروج (و التقييد) بالدليل و إلا (فلو لم تَقِيدَ) فالمراد الإطلاق – كما ترى – خارج عن الاعتدال في الفهم (فإنما لو أطلقنا الآية لواجهت مقيّدات غزيرة، بينما لم يتعارف أن يُطلق المرء ثم يُواجه عشرات التقييدات فإن هذه الواقعة لا تُناسب المتفاهم العرفي و الفهم القويم المستقيم) و لقد تجشّم في كشف اللثام هنا في الجواب عن إطلاق التصوص و الآية[4] بما هو – إن تمّ – غير محتاج إليه، فلاحظ و تأمل.»[5]

---

[1] لقد استذكر كشف اللثام هذه الكلمة و لكنّها قد سقطت ضمن الجواهر، فاستحضرناها.

[2] نفس الينبوع.

[3] انظر الوسائل ٢٩٥:٧، ب ١ من صلاة الجمعة.

[4] كشف اللثام ٢٠٦:٤

[5] جواهر الكلام (ط. الحديثة)، جلد: ٦، صفحه: ١٢٢ قم، مؤسسه دائرة المعارف فقه اسلامی بر مذهب اهل بیت (علیهم السلام)